



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين اكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعجود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز/ - المدعى عليه - / وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وكيئه النقيب الحقوقي
عصام عبد الكاظم كريم .

المميز عليه/ المدعى/ محمد شرش محمد علي وكيئه المحامي عبد الرحمن اسعد عبد الوهاب.

الإدعاء

ادعى المدعى (المميز عليه) بواسطة وكيئه أمام محكمة القضاء الإداري بأنه معاون مدير إطفاء درجة ثالثة (ويعتبر مدير الإطفاء ومعاون مدير الإطفاء بحكم الضابط) بحسب المادة (الثالثة بعد المائة) من القانون المرقم (٥٣) لسنة ١٩٨٥ التعديل الرابع لقانون الخدمة والتقاعد نفوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ وقد منح رتبة ملازم من حيث الترفيع والعلاوة والترقية في تموز عام ٢٠٠٥ ولم يحصل ذلك . تظلم المدعى لدى المدعى عليه /إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٩/١٧ بموجب كتاب مديرية الدفاع المدني /بغداد - الكرخ - قسم الشؤون الإدارية - الأفراد/العدد (أ/ م.٦١٥٥/٨١٥٠) في ٢٠١١/٩/١٩ ولم يبت بالنظلم . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ طالباً الحكم بإلزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته بشموله بالترقية والعلاوة من معاون مدير إطفاء درجة ثالثة والتي تعادل رتبة ملازم بالراتب الى معاون مدير إطفاء درجة ثالثة والتي تعادل رتبة ملازم بالراتب الى معاون مدير إطفاء درجة ثانية والتي تعادل رتبة ملازم أول بالراتب من تاريخ تموز ٢٠٠٩ وأنه يحتفظ بدعوى مستقلة بفرق الراتب من تموز عام ٢٠٠٩

كو٧ ماري عيراق

داد كاي بالآي ئيبتنيحادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٤٢/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

ولغاية الترقية . ونتيجة المرافعة الحضورية الغنية أصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣٠ ويعدد الاضبارة (٤٦٥/قضاء إداري/٢٠١١) حكماً يقضى بإلزام المدعى عليه بترقية المدعي الى معاون مدير إطفاء درجة ٢/ اعتباراً من ١٤/تموز/٢٠٠٩ . ولعدم قاعة المميز بالحكم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٧/٨/٢٠١٢ طالباً نقضه للأسباب المبينة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد انه موافق للقانون ذلك أن المدعي (التميز عليه) قد رقي الى درجة معاون مدير إطفاء بدرجة ثالثة منذ تموز ٢٠٠٥ وانه يستحق الترقية الى معاون مدير إطفاء بدرجة ثانية اعتباراً من تموز ٢٠٠٩ كما جاء ذلك في كتاب مديرية الدفاع المدني المرقم (٤٣٣١/٢٦٠٢) في ٨/٤/٢٠٠٩ المؤيد لاستحقاقه تلك الرتبة حيث يعتبر مدير الإطفاء ومعاونه بحكم الضابط بموجب المادة (١٠٣) من القانون المرقم (٥٣) لسنة ١٩٨٥ (التعديل الرابع لقانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي المرقم (١) لسنة ١٩٧٨ وان قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي المرقم (١٨) لسنة ٢٠١١ قد نص في مادته (١٧) (تؤجل ترقية الضابط الى جدول الترقية اللاحق إذا عوقب بعقوبة انضباطية واحدة من الوزير او خمس عقوبات انضباطية من أمري الضبط بتوصية لجنة تحقيقية تشكل لهذا الغرض أو إذا حكم عليه من محكمة مختصة باستثناء الغرامة في المخالفات) وكذلك المادة (١) من قانون تعديل قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي المرقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ أوجبت تأخير ترقية الضباط اذا عوقبوا بأكثر من ثلاث عقوبات وحيث أن المدعي لم يعاقب بما هو منصوص في القانونين أنفاً حتى يصرار إلى تأجيل تربيته إلى الجدول اللاحق سيما وانه اثبت كفاءة في أداء واجباته وقد حصل على عدة كتب شكر وتقدير من دائرته وان الطعن بوجود مجالس تحقيقية وتوصيات بفرض العقوبات

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٤٢/اتحادية/تميز/٢٠١٢

عليه كما جاء في اللانحة التمييزية لا يعتبر لوحدہ سبباً كافياً لحرمان المدعي من حقہ في الترقية التي كان يستحقها في تموز ٢٠٠٩ ورغم ان الترقية هي سلطة تقديرية للإدارة ولكن يقتضي عدم إساءة استعمال تلك السلطة أو التعسف في استخدامها وحيث ان المدعي عليه استند في طعنه الى أسباب لم يرتب القانون اثرأ عليها في استحقاق المدعي للترقية عليه يكون المدعي عليه /إضافة لوظيفته قد تعسف في استخدامه السلطة التقديرية الممنوحة له لترقية المدعي (التميز عليه) وان محكمة القضاء الإداري سارت في الدعوى على المنوال المتقدم إذ قررت الحكم بالزام المدعي عليه/إضافة لوظيفته بترقية المدعي إلى معاون مدير إطفاء درجة ٢/ اعتباراً من ١٤/تموز/٢٠٠٩ وتحميله أتعاب المحاماة فيكون حكمها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحميل التميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢/١٠/٢٠١٢ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا